الأبعاد البيئية للمجتمعات المتمكّنة والسلمية

٦٠ الماضية لها علاقة بشكل أو بآخر بالموارد الطبيعية. ومن المتوقع أن يزيد تغير المناخ والكوارث الطبيعية المتزايدة من مخاطر تلك الصراعات ومن تدهور مصادر الموارد المتاحة. غير أن الإدارة السليمة للموارد، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات وعملية صنع القرارات الشاملة والتقاسم المنصف للمنافع وسيادة القانون هي عناصر أساسية للتخفيف من حدة تلك المخاطر والمساهمة في خلق مجتمعات متمكّنة وسلمية.

بينما لا تعتبر العوامل البيئية المسبّب الوحيد للصراعات الدامية، غير أنها يمكن أن تساهم في إشعال فتيلة الحروب والعنف والاضطرابات إذا لم يتم إدارتها بشكل صحيح. فلقد بلغت قيمة الصادرات العالمية للموارد الطبيعية في عام ٢٠٠٨ حوالي ٣,٧ تريليون دولار أمريكي، أي أن نسبة خمس تجارة البضائع العالمية هي من الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من أن العائدات من الموارد الطبيعية واعدة، غير أن الإقتصادات ذات الدخل المنخفض التي تعتمد إلى حد كبير على الموارد الطبيعية هي أكثر بعشر مرات من تلك في البلدان النامية الأخرى التي تعاني من الحرب الأهلية. كما أن النمو الاقتصادي في هذه البلدان أبطأ بكثير من بلدان مماثلة لا تملك موارد طبيعية كثيرة. كما يعتمد حوالي نصف سكان العالم اعتماداً مباشراً على الموارد الطبيعية المتجددة لكسب عيشهم على الرغم من أن قيمة رأس المال الطبيعي لا ينعكس بدقة في مختلف الإحصاءات.

تعتبر الصراعات على الموارد الطبيعية صراعات عالمية - إذ أن هناك دائماً صراعات بين مجموعات المستخدمين المتنافسة والمصالح الاقتصادية - في الواقع. هذه الصراعات هي جزء طبيعي من المجتمع. لكن عندما لا تعمل المؤسسات على إمتصاص أو تخفيف التدهور البيئي والتلوث والصدمات والضغوط الأخرى، يزداد التنافس على الموارد النادرة مما يسهم في زعزعة الاستقرار واللجوء إلى العنف. كما أن زيادة الضغوط المناخية ومخاطر الكوارث قد يزيد من تعقيد التوترات الداخلية وعدم الاستقرار مما يؤدي إلى تدهور مصادر الموارد التي توفر سبل العيش وتوزيعها من دون إنصاف.

وإذا لم يتم معالجة الصراع على الموارد البيئية والطبيعية بطريقة عملية وسلمية، سيؤدي ذلك إلى تشابكها مع الانقسامات المجتمعية والحوافز الاقتصادية المكتسبة وتصبح فيما بعد عاملاً لإشعال فتيلة الصراعات العنيفة، بحيث أن الأضرار التي تلحق بالبيئة تؤدي إلى بعض الانقسامات بسبب التوزيع غير العادل للفوائد وتزيد بالتالي من التوتر. أما النساء والفتيات فتواجهن مخاطر بشكل خاص، نظراً لدورهن في رعاية الأسرة وإنتاج الأغذية وجمع المياه لا سيما في حالات ما بعد الصراع، حيث أن ٤٠ ٪ من الأسر تعتمد على النساء لتوفير سبل العيش. كما أن انعدام الأمن لفترة طويلة لا يشجع الاستثمار الخاص المحلي والدولي والذي يعتبر حيوياً لتوفير فرص العمل والقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

حيث أن الوصول إلى المعلومات يعيش ثورة وينتشر الوعي بحقوق المجتمعات، تزداد الضغوطات من القاعدة على القرارات التي تتعلق بالموارد البيئية والطبيعية. وإذا كانت هناك مشاكل في توجيه التوقعات إلى عمليات صنع القرار، يمكن لذلك أن يؤدي إلى أشكال متنوعة من العصيان المدني ومستويات مختلفة من العنف. أيضاً النقص في المعلومات أو معلومات غامضة أو غير موثوقة عن حالة البيئة ومخزون الموارد الطبيعية وتدفقات الإيرادات قد تؤدي زعزعة الأستقرار. وقد يشكل ذلك أرضية خصبة للفساد، حيث يتم اختلاس العائدات التي تستفيد منها شريحة محدودة من الأشخاص بدلاً من تقاسمها مع عدد اكبر من السكان وأجيال المستقبل - متجاهلين بذلك المعايير البيئية ومسببين ضرراً للنظم الإيكولوجية.

يمكن كذلك للأطر التنظيمية غير الواضحة والتداخل والخلط بين المطالب المتنافسة على الأراضي والموارد أن تؤثر على الاستقرار وتؤدي إلى النزاعات والتظلم. كما يمكن لذلك أن يكون حافزا للربح والأنشطة غير المشروعة وتعزيز الفساد. نتيجة للأنشطة غير المشروعة لن تتمكن البلدان من الاستفادة من ثروة مواردها الطبيعية في حين يستغلّ جزء من القطاع الخاص ذلك. على سبيل المثال، إذا كانت الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي غير كافية، يلجأ العديد إلى أساليب غير قانونية للحصول على تلك الخدمات مما يؤدي إلى الاستهلاك غير العادل أو غير المستدام للموارد.

البلدان كافة، بغض النظر عن تطورها أو موقعها الجغرافي، عرضة إلى الأخطار الطبيعية والكوارث، وتتأثر بأحداث شديدة الخطورة مثل الفيضانات وموجات الحرارة والجفاف والأعاصير الاستوائية، والثورات البركانية، والزلازل. أما التدهور الناجم عن الكوارث بطيئة الحدوث مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والجفاف والكوارث المفاجئة، مثل العواصف والفيضانات يسهم في خلق مخاطر جديدة. ومع ذلك، يعتمد تأثير هذه المخاطر الطبيعية على الناس والاقتصادات على هشاشة وضعف هؤلاء السكان.

وفي البلدان التي لم تعالج فيها آثار الصراعات الماضية على البيئة والموارد الطبيعية - مثل الوصول أو استخدام أو امتلاك الأراضي والمياه - تستمر التوترات وما يرتبط بها من قضايا مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وفي دراسة تغطي السنوات ال ٦٠ الماضية، تبدو الدول التي ارتبط العنف فيها بالموارد الطبيعية أكثر عرضة للعودة إلى الصراع في غضون خمس سنوات. أقل من ربع اتفاقات السلام تناولت آليات إدارة الموارد.

الحلول الشاملة

وسبل العيش وزيادة مرونة النظم الطبيعية والبشرية لمقاومة آثار تغير المناخ والكوارث والصراعات. الإدارة السليمة للأصول الطبيعية، وإدارة النظم الإيكولوجية المستدامة، وتحسين الإدارة البيئية هي أمور بالغة الأهمية لضمان استدامة الخدمات الأساسية للتنمية البشرية والمجتمعات المستقرة. وينبغي أن تكون الآليات العرفية (التقليدية) والقانونية (الرسمية) في متناول الجميع وينبغي أن تكون العلاقات بين الاثنين واضحة. تحتاج الحكومات والأعمال إلى الالتزام بممارسات مستدامة وشفافة وأطر عمل للمساءلة. وهذا يعني تطبيق الممارسات الجيدة مثل وضع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحكم الرشيد وحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، فضلا عن مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة. وكذلك الوضوح في عملية حيازة الأراضي، بما في ذلك الشروط اللازمة لاستملاك الأراضي على نطاق واسع.

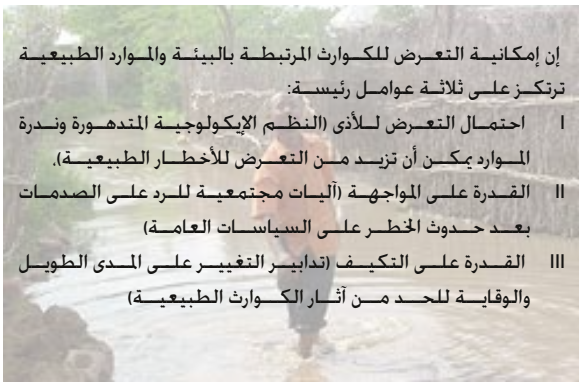

إن إمكانية التعرض للكوارث المرتبطة بالبيئة والموارد الطبيعية ترتكز على ثلاثة عوامل رئيسة:

I احتمال التعرض للأذى (النظم الإيكولوجية المتدهورة وندرة الموارد يمكن أن تزيد من التعرض للأخطار الطبيعية).

II القدرة على المواجهة (آليات مجتمعية للرد على الصدمات بعد حدوث الخطر على السياسات العامة)

III القدرة على التكيف (تدابير التغيير على المدى الطويل والوقاية للحد من آثار الكوارث الطبيعية)

كما أن منع الاستغلال غير المشروع وغير القانوني - بما في ذلك الاتجار في الحياة البرية والخشب أو المعادن - يقلل من عوامل الصراع ويحسن من فرص التنمية المستدامة. كما تتيح سيادة القانون الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من خلال تكريس الأراضي والموارد البيئية والحقوق في الدساتير والتشريعات وتطبيق القوانين وتعزيز أطر حماية البيئة وتحديد قواعد لاستخدام الموارد الطبيعية وإدارة الأراضي والتقاسم المنصف للمنافع على جميع المستويات. كما يمكن للمعايير الدولية مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية اعتماد مبدأ المحاسبة في استخدام الموارد الطبيعية، بحيث تعمل على إعلان شروط الامتيازات، وآثار استخراج وتوزيع منافع الموارد الطبيعية، وبالتالي السماح للمواطنين برصد الامتثال البيئي والوفاء بالالتزامات الاجتماعية.

يجب أن يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بالقيم البيئية والعدالة الاجتماعية والمساواة واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. لذلك، يجب أن تضمن عمليات صنع القرار الشاملة التمثيل العادل ومشاركة أولئك الذين يتأثرون سلبياً بالاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. إن اتخاذ القرار الشامل حول الإستغلال يمكن أن يمنع تراكم المظالم. يجب كذلك أن يُسمع صوت المرأة الريفية والفقراء والمعدومين في صنع القرار إذ أن حقوقهم مهمة لتأمين الأنشطة الإنتاجية والمرونة والاستقرار. المجتمع المدني القادر على التعبير عن وجهات نظر المجتمعات ضروري جنباً إلى جنب مع الأصوات العالية التي تمثل المصالح الاقتصادية.

المؤسسات العامة القادرة والفعالة توفر سبل وقائية للتعامل مع الصدمات والضغوط والتوترات بطريقة عادلة وشفافة، وبالتالي الحدّ منها. يمكن أيضاً للبيئة والموارد الطبيعية أن تكون منصة جيدة لبناء الثقة وأساس ملموس للتعاون بين الفئات الاجتماعية، وبين البلدان والمناطق. كما يمكن أن تسمح للمجتمعات المحلية فهم فوائد تعزيز سلامة النظم الإيكولوجية والحوار بوصفه أداة لمنع نشوب الصراعات.

كما يمكن لاصلاح الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي، داخل وعبر الحدود، أن يساعد في تعزيز السلطات المحلية وإرساء معايير الاستخدام المستدام للمياه. وحيث أن الموارد العابرة للحدود قد تدهورت بسبب الصراعات، برزت مصلحة الدول للقيام بإعادة تأهيل مشتركة وفرصة لبناء الثقة والتعاون. في مثل هذه الحالات، فقد تم تسهيل اتخاذ الإجراءات ملموسة من خلال تعزيز الوعي العام حول آثار التدهور البيئي، وأهمية تطوير لجان الإدارة المشتركة مع التمثيل الوطني والإقليمي، والاستفادة من الالتزامات المحلية لتأمين الدعم المالي الأوسع.

دون الحصول على معلومات موثوقة، تصبح القرارات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية تعسفية. الوصول إلى معلومات ذات جودة هي ركيزة لتحقيق التوقعات ووضع رؤية وطنية واقعية ومنصفة لدور الثروات الطبيعية في المجتمع. كما أن توافر المعلومات هو أساس لبناء المجتمعات المرنة والمتمكنة. وكذلك الانفتاح على المعلومات هو ضرورة لكي تفهم المجتمعات أي المناطق أكثر عرضة للأخطار الطبيعية، ويسمح تقاسم المعلومات أيضاً للمجتمعات بالرد في الوقت المناسب على الكوارث الطارئة. كما يسهم إنفتاح المعلومات للناس والمجتمعات المحلية بأن تعي حقوقها ومسؤولياتها. يمكن للشعوب المتمكنة ببناء المرونة ولديها القدرة على التعامل مع الصدمات و الضغوطات

التوترات وما يرتبط بها من قضايا مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وفي دراسة تغطي السنوات ال ٦٠ الماضية، تبدو الدول التي ارتبط العنف فيها بالموارد الطبيعية أكثر عرضة للعودة إلى الصراع في غضون خمس سنوات. أقل من ربع اتفاقات السلام تناولت آليات إدارة الموارد.

للاطلاع على المراجع:
unep.post2015@unep.org
www.unep.org

Front page photograph credits (from left to right): Anton Chalakov/Shutterstock, papa/Shutterstock, Sergey Nivens /Shutterstock, cooperr/Shutterstock, Matti Lehtonen/UNHQ,Tyler Fox/Shutterstock, weerapat kiatdumrong/Shutterstock, Denis Babenko/Shutterstock